العلاقات الصينية ـ الأوروبية في ظل التحولات الدولية الراهنة

Sino-European relations in light of the current international transformations

صفراوي فاطمة،
جامعة تيسمسيلت (الجزائر)،
safraouifatima02@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/04/26 تاريخ القبول: 2021/10/22 تاريخ النشر: 2021/12/01

****

ملخص:
شهدت العلاقات الصينية ـ الأوروبية تطوراً كبيراً وواضحاً وظهر دلك جلياً خلال في بداية القرن الحادي والعشرين، ودلك بسبب المصالح المشتركة بين القوتين، والتي تهدف إلى مواصلة تعزيز وتقوية التعاون الاقتصادي من أجل تحقيق درجة من النمو والاستدامة المتوازنة بما يحقق المنفعة العامة لكلاهما، حيث هناك العديد من القضايا المتقاطعة والتي تشكل محور الاهتمام بين الجانبين كالطاقة، الفضاء، حماية البيئة، بالإضافة إلى بعض القضايا الدولية التي تتعلق بالاتحاد الأوروبي والصين كالبرنامج النووي الإيراني، والعمل على إقامة نظام دولي يقوم على أساس التعددية القطبية القائمة على بيئة سلمية وآمنة على المستويين الدولي والإقليمي.

كلمات مفتاحية:
الصين، أوروبا، الاقتصاد، العلاقات، التجارة.

Abstract:
The Sino-European relations have developed significantly and clearly during the beginning of the twenty-first century. This is because of the common interests of the two powers, which aim to further strengthen and strengthen economic cooperation in order to achieve a degree of balanced growth and sustainability for the public benefit of both. Of cross-cutting issues that are the focus of attention between the two sides such as energy, space, environmental protection, as well as some international issues related to the EU and China, such as the Iranian nuclear program, and work to establish an international system based on multi-cat Based yeh on a peaceful and secure international and regional environment.

Key words:
China, Europe, Economy, Relations, Trade an important result.

مقدمة:

تعتبر الصين بمعدلات نموها الاقتصادي ومؤسستها العسكرية وكثافتها السكانية العالية وتاريخها الكبير، بالإضافة إلى ووزنها الاستراتيجي على المستويين الإقليمي والدولي كأحد أكبر

الأقطاب في العالم، وإرثها الحضاري والثقافي، حتى أصبحت محل اهتمام العديد من مؤسسات الفكر والمعاهد الأكاديمية المتخصصة الموجودة في جميع أنحاء العالم، من أجل محاولة معرفة السبب القائم وراء صعود الصين، ولاستشراف مستقبل تلك القوة ذات الأبعاد الإقليمية والعالمية، وجاءت هده الدراسة من أجل التعرف على مقومات وأبعاد الصعود القوي للصين، مع معرفة طبيعة علاقتها مع دول الاتحاد الأوروبي.

إشكالية البحث

إن الإجابة على هذه القضايا يستدعي شكلا علميا أكاديميا منظما يتطلب من الباحث وضع دراسة علمية للإشكالية والفرضية، وهو الأمر الذي يقود إلى طرح الإشكالية التالية: **ما هي تداعيات زيادة القوة الصينية على الدول الأوروبية؟، وما هي الرؤية المستقبلية للعلاقات بينهما؟.**

فرضية البحث

وعليه تمت صياغة الفرضية التالية: ان استمرار النمو الصيني من المرجح أن يصعب من الانفصال بين أوروبا والصين خاصة في المجال الاقتصادي، لذلك سيلجأ الاتحاد الأوروبي الى تحديد علاقاته الاقتصادية معها بشكل كبير، والتنسيق معها في المواضيع المشتركة، كمكافحة التغير المناخي والأوبئة، وجهود تطوير اللقاحات لفيروس كورونا المستجد ... الخ.

منهجية البحث

وقد تم الاعتماد في هده الدراسة على منهج تحليل النظم، باعتباره أكثر الأطر الفكرية المناسبة لعرض توجه النشاط السياسي المحلي والخارجي.

تقسيم البحث

ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى عوامل قوة الصين وتحديات صعودها، أما المبحث الثاني فقط خصص لعرض تداعيات زيادة القوة الصينية على الدول الأوروبية، ثم جاء المبحث الثالث والأخير لسرد مستقبل العلاقات الصينية الأوروبية.

المبحث الأول

عوامل قوة الصين وتحديات صعودها

تعد الصين في الوقت الحالي إحدى أهم القوى الإقليمية والدولية في قارة آسيا والساحة الدولية ككل ومن المحتمل أن تكون إحدى أهم القوى الاقتصادية العظمى في العالم في العقود القادمة، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث تناول المطلب الأول الأهمية الجيواستراتيجية للصين في حين تطرق المطلب الثاني.

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية للصين

للعامل الجغرافي دور كبير في تحديد التوجهات العامة للعلاقات الخارجية لأية دولة، ولذلك يجب التعرف على أهم معالم المجال الجغرافي للصين، حيث تبلغ مساحة الصين 9.572.678 كم^2، وهي بدلك تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث المساحة الجغرافية بعد كل من روسيا وكندا، كما تقع الصينبين خطي طول 74° و135°، وبين دائرتي عرض18° و54°، كما تتميز بعمق استراتيجي كبير وبموقع هام بالنسبة لمنطقة شرق آسيا والذي يحصنها من أي اعتداء خارجي

وخاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، كما تجاورها 14 دولة وللصين، خاصة في حالة، وتشرف الصين على شبكة واسعة من المواصلات كطريق الحرير البري، والتي تطل على العديد من البحار والمحيطات كالمحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، والبحر الأصفر[1]، وكل دلك ساهم في تنوع المناخ والأقاليم وتعدد الثروات الطبيعية، وبالتالي ازدهار وتنوع الاقتصاد الصيني، أما من حيث عدد السكان فتعد الصين بذلك من أكثر البلدان سكانا في العالم، حيث بلغ عدد سكانها في 2021حوالي 1.444.216.107 نسمة، وذلك بنسبة 18.53% من إجمالي عدد سكان العالم[2]، وهي تؤهلها لأن تصبح سوقاً كبيرة إقليميا وعالمياً.

الفرع الأول: المقومات الاقتصادية:

تعتبر الصين من بين كبريات الدول اقتصادياً، بسبب سوقها الاستهلاكية الكبيرة، والتي تحوي العديد من المستهلكين خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها سنة 1979، وخروجها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد الأسواق الاشتراكية، والذي يشمل القطاعين مع بعض العام والخاص[3]. وقد مرّ الاقتصاد الصيني من خلال تطوره بما يلي:

أ- مرحلة ما قبل الإصلاح والتي ظهرت مع ميلاد الجمهورية الصينية سنة 1949 حيث تبنت الصين النموذج اللينيني.

ب- مرحلة نظام التخطيط المركزي.

ج- مرحلة نظام الخطط الخماسية والدي أكد على دور الصناعات الثقيلة.

د- نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، من خلال التركيز على القدرات الإنتاجية والاعتماد على الذات، وبالتالي حقق الاقتصاد الصيني معدلات عالية للجوانب التنموية[4]..

كما بلغت نسبة النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1978- 1998 بين 9 % و13 %، كم وبلغت قيمة صادراتها سنة 1997 حوالي 183 مليار دولار[5]، وبدلك أصبحت الصين من أكبر الأسواق جلباً للاستثمارات الأجنبية، حيث استقطبت خلال الفترة الممتدة ما بين 1993-1996، حوالي12.5 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في العالم[6]، وفي سنة 2010 احتلت الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر اقتصاد عالمي بعد ما قلصّت الفرق وتقدمت على كل من ألمانيا واليابان[7].

1- الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، الجزء رقم 15، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999، ص 265- 266.

2- تعداد سكان الصين، 24 فيفري 2021، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.softarabia.com/china-population15/06/2021 . /

3Wayne M.Morrisson, China'sEconomic Conditions, CongressionalResearch Service, Décembre,11, 2009, P05.

4 - نجلاء الرفاعي، وآخرون، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا،مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997، ص 136.

5 - محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 113- 114.

6Arthur Andersen, International investment toward the year 2002, New York: United Nations publications, 1998, p, 107.

7 - علي حسين باكير، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، أفريل2011 ، متوفر على الرابط التالي:

أما سنة 2013 فقد قام الرئيس الصيني "شيجينغبينغ" بإطلاق مبادرة الحزام و الطريق أثناء زيارته لكازاخستان، وهدف هده المبادرة هو تمتين وتقريب علاقات التعاون وخاصة في المجال الاقتصادي، مع تمويل المشاريع التنموية في ضمن الإطار الأورو- آسيوي[1].

وفي سنة 2017 بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي تريليون دولار، أي بنسبة نمو 9.7 %[2]، أما إجمالي الفائض التجاري فقد بلغ 422 مليار دولار لنفس السنة،[3].

ورغم كل تلك المقومات مزال الاقتصاد الصيني يعاني العديد من التحديات كالتنمية الغير متوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية والمناطق الداخلية، ومشكلة الموارد الطاقوية والتي أصبح الطلب عليها شديداً في ظل التوسع السريع للاقتصاد الصيني، فهي تحتل حالياً ثالث أكبر اقتصاد عالمي من حيث استهلاكه للطاقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الفرع الثاني: المقومات العسكرية

تعتبر المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية على المستوى الإقليمي والعالمي، ويعود ذلك لما تتميز به الصين من تفوق في التعداد والتسلح، والتقنية والكفاءة التكنولوجية العاليتين، وبسبب القوة النووية تواجه الصين باعتبارها أحد القوى النووية حيث تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، وهو ما جعلها تواجه العديد من الضغوطات الصارمة من قبل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية الأخرى من إلزامها على التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خوفاً من تحول تلك القوة نووية إلى تهديد رادع ومباشر للولايات المتحدة الأمريكية، وقد دخلت الصين إلى النادي النووي سنة 1964.[4]

وتحاول الصين بفضل قوتها النووية على حد تعبير"بياربيرنيه"، الانتقام من الإهانة التي لحقت بها من طرف الدول الغربية سابقاً، وكذلك كسر قوة وسيطرة القوتين العظمتين آنذاك لقوتها النووية[5]، وقد اتبعت الصين برنامجاً لتطوير قوتها النووية والذي كلفها حوالي 24 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 1988-1995[6]، وتتمثل هذه القوة في امتلاك نظم إطلاق متطورة والعالية الدقة، كالصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (4-DF) والذي يصل مداه إلى 7 آلاف كم، و صاروخ (5-DF) والذي له قدرة على حمل العديد من الرؤوس النووية والتي يمكن استخدامها لتحقيق العديد من الأهداف خارج الصين، والصواريخ المتوسطة المدى كصواريخ (1 Julang) و (2 Julang)، والقاذفات الإستراتيجية (6-H)، والعديد من الغواصات الحاملة للصواريخ

---

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.htm l18/03/2019

[1] -Thomas Zimmerman, The New Silk Road: China The U.S, And TheFuture Of Central Asia, Center On International Cooperation, New York University, October 2015, P 06.

[2] - The world bank, World Development Indicators: Growth of output, On ,Cit : http://wdi.worldbank.org/table/4.1/18/03/2019.

[3] - الصين تزيد تجارتها الخارجية وفائضها مع الولايات المتحدة، متوفر على الرابط التالي: https://www.mc-doualiya.com/articles/18/03/2019.

[4] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية، عدد 145، (جويلية- سبتمبر)، 2001، ص 81.

[5] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز، المرجع نفسه، ص 75.

6-Isabelle Cordonnier, "L'inde et la chine: la révalité de deux titans", Défense Nationale, 55 année, n° 10,octobre 1997, p, 128.

النووية[1]، وتشير بعض الأبحاث أن الصين قد أنفقت حوالي% 7.3 من الإنفاق العسكري العالمي لسنة 2017،[2]فقد بلغ 193مليار دولار لسنة 2017.[3]كما بلغ الإنفاق العسكري للصين حوالي 206 مليار دولار لسنة 2018[4]،و الهدف من تطوير تلك القدرات النووية الهجومية والدفاعية، والمنظومة الصاروخية هو القيام بمواجهة أي خطر قد يلحق بها دولياً أو إقليمياً[5].

المطلب الثالث: الأهمية المجتمعية والثقافية

يقصد بالمحددات المجتمعية والثقافية، مختلف الجوانب الاجتماعية كالتركيبة العرقية، والقيم المجتمعية السائدة ومدى تماسكها، أما الجانب الثقافي فيتمثل في مختلف الأنماط الثقافية الموجودة والمتجذرة في المجتمع الصيني والتي تحدد هويته وهياكله القيمية ومعتقداته التي تحدد توجهاته الحضارية،وأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، بالإضافة وجود بعض الأقليات المسلمة والمسيحية والهندوسية.

وعليه، يتشكل المجتمع الصيني من حوالي 56 قومية، وتمثل قومية الهان (Hans) 93% من عدد السكان الصينيين،والتي يتعلق تاريخها بشكل واسع بالتاريخ الصيني وهم حالياً يعرفون بشمال الصين منذ حوالي أكثر من 4000 عام، وهي تتميز بحضارة وثقافة مشتركة، أما النسب المتبقية فتتوزع على مختلف الجماعات الإثنية، حيث بلغ فيها تعداد أعضاء جماعة كالويغور بحوالي 7.2 مليون نسمة، التبتيين حوالي6 مليون نسمة، اليوغروس، المانشوس، وزاونغ بحوالي 15.8 مليون نسمة، وقد تمازجت تلك العرقيات المختلفة المتشكلة عبر التاريخ الصيني في قيام كيان حضاري واحد، والتي يعتبرونها الصينيون مركز العالم وأنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ[6]،وبسبب التنوع العرقي والثقافي تعرضت الصين للعديد من النزاعات الإقليمية والاختلافات الثقافية داخل الصين[7]، ولكن ذلك كله لم تصل لدرجة تلك المسجلة في الدول الأخرى كالهند، ويوغسلافيا، اللتان تفككتا بسبب تلك التناقضات الثقافية والعرقية، ولذلك يطلق على الصين باسم الجمهورية الاشتراكية الموحدة والمتعددة القوميات، وذلك راجع إلى التماسك التاريخي الذي يسود المجتمع الصيني، فرغم وجود بعض المطالب الانفصالية في بعض المناطق كالتبت وزكسين جيانغ والدي يتميز بالأغلبية المسلمة في الجهة الغربية للصين ولعل هذا التنوع

---

[1] - عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 79-80.

[2] - 59 مجموعة البنك الدولي، الإنفاق العسكري العالمي عام 2017 ، متوفر على الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS./18/03/2019.

[3] - الصين تعلن عن نيتها في رفع ميزانيتها العسكرية، متوفر على الرابط التالي: https://www.arab48.com/18/03/2019 .

[4]-574- مجموعة البنك الدولي، الإنفاق العسكري العالمي عام 2018 ، متوفر على الرابط التالي : https://data.albankaldawli.org/country/

[5]مايكل إس تشايس، آرثر تشان، نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل، مؤسسة راند، 2016 ، ص 24.

[6] - كاظم هاشم نعمة،سياسة الكتل في آسيا،أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1997، ص 47.

[7] - دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي والعشرين،ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 2001، ص 264.

الحضاري والثقافي يعد أحد العوامل التي تقف وراء زيادة القوة الصينية وطموحها للوصول إلى أكبر قطب إقليمي وعالمي.

وعليه، تقف الصين في الوقت الراهن كدولة ذات موقع بالغ الأهمية الإستراتيجية، بسبب تنوع مورثه الحضاري والثقافي، وقوته الاقتصادية والتجارية الضخمة، فضلا عن قدراتها العسكرية والنووية، لكن هذا كله لا يمنع من القول بأن التركيبة الطبقية للمجتمع الصيني يقف حجر عثرة أمام إمكانيات تطورها مستقبلاً بسبب الاختلافات والتناقضات العرقية والثقافية له.

المبحث الثاني

تداعيات زيادة القوة الصينية على الدول الأوروبية

لمعرفة تداعيات زيادة القوة الصينية على الاتحاد الأوروبي لابد من عرض مختلف محطات تقاطع المصالح بين الطرفين من خلال سرد العلاقات في مختلف المجالات على النحو التالي:

المطلب الأول: العلاقات السياسية بين الصين والدول الأوروبية

شهدت العلاقات السياسية بين الصين والاتحاد الأوروبي خلال السنوات الماضية تطوراً ونضجاً واضحاً، فكلاهما حرص على تبادل الحوارات وعقد القمم السياسية والتأكيد على أهمية التعاون والشراكة بينهما في مختلف المجالات، حيث حرص الاتحاد الأوروبي على دفع الصين إلى التزام بتعهداتها في ظل المنظمة العالمية للتجارة، ومواصلة فتح أسواقها وتعزيز مكافحتها لانتهاكات وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، مع التأكيد على ضرورة إيجاد حل سلمي لمسألة تايوان، وفي المقابل تتعامل الصين مع الاتحاد الأوروبي من خلال سياستها القائمة على حسن الجوار والحفاظ على شراكتهما خاصة وأن الصين في حاجة ماسة إلى الأسواق الخارجية والمعاملات المالية والتكنولوجية المتطورة، كما يجب على الصين أن تشارك بجد ونشاط في الحوارات واللقاءات مع جميع الأطراف الأوروبية، وبالنظر لمشروع السكك الحديدية الذي يتضمن الحكومة الصربية والهنغارية، فيجب على الصين التواصل مع نظرائه، كما يتوجب عليها أن التواصل مع الاتحاد الأوروبي لإقناعه بإمكانية التعاون مع بكين في مشاريع البنى التحتية، وفي المقابل على دول الاتحاد الأوروبي الحصول على الأموال من الصين من أجل تحقيق المزيد من الفرص العملية وزيادة نمو الناتج الإجمالي الوطني للصين.

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية والثقافية بين دول أوروبا والصين

لمعرفة نوع العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الصين والدول الأوروبية يجب التعرف على الجانبين التجاري والثقافي من خلال ما يلي:

الفرع الأول: العلاقات الاقتصادية:

تلعب العلاقات الاقتصادية دوراً أساسياً في العلاقات الأوروبية- الصينية، فالصين تعتمد كثيراً على الجانب التجاري في علاقاتها الخارجية وبدلك فهي في حاجة ماسة إلى الاستثمارات والأسواق الأوروبية، وفى المقابل تجد دول الاتحاد نفسها في حاجة كبيرة إلى الصين وهو يدرك جيداً مدى أهمية الصين له باعتبارها القوة المحركة الأولى للاقتصاد في العالم، حيث يقول في هدا الصدد "جورج أوسبورنو" هو خبير اقتصادي بريطاني شغل منصب مستشار للخزانة البريطانية"إذا أردتم أن تواجهوا بعض التحديات الكبرى في الاقتصاد العالمي وحتى بعض

التحديات الكبرى في اقتصاديات الغرب المتقدم وفي مجال التنمية وخلق فرص العمل، فلدى الصين الجواب الشافي للنجاح في هذه المواجهة"، حيث احتلت الصين ثاني أكبر سوق لدول الاتحاد الأوروبي سنة 2010، وفي مقابل ذلك حافظت دول الاتحاد الأوروبي على شراكتها التجارية مع الصين من 2004 حتى اليوم، ومضاعفته أكثر من ثلاث مرات بعد 2001، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 26 مليار يورو سنة 2000 إلى 82 مليار يورو سنة 2009، أما الواردات فقد ارتفعت من 75 مليار يورو إلى 250 مليار يورو لنفس القترة، وهنا فرض الاتحاد الأوروبي رسوم مكافحة إغراق على الأحذية الصينية المصدرة إلى أوروبا، ورفض وضعية اقتصاد السوق للمؤسسات الصينية المعنية دون القيام بتحقيقات جدية، وهو ما عبرت عنه الصين بالاستياء وطالبت الاتحاد الأوروبي بمعاملة مؤسسات الأحذية الصينية بطريقة مناسبة[1].

أما في سنة 2013 تم الإعلان عن مشروع تجديد السكة الحديدية بودابست وبلغراد والذي يبلغ حجم تكاليفه حوالي 2,89 بليون دولار باعتباره نموذجاً أوروبياً لمبادرة الحزام والطريق والذي سيربط بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالبلدان الأخرى غير الأوروبية، أما سنة 2020 فقد بلغت حجم التبادل التجاري بين الصين والاتحاد الأوروبي حوالي.586 مليار دولار [2].

وتعتبر ألمانيا من أكثر دول الاتحاد الأوروبي فيما يخص التصدير والاستيراد مع الصين، حيث تصدر 43% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الصين، وتليها في نفس المعاملات التجارية وبنسب مختلفة فرنسا، ويقوم الجانبان بعقد لقاءات لمناقشة المواضيع المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتجارية، كما يعمل الاتحاد الأوروبي على تخفيف القيود المفروضة على الصادرات المتعلقة بالمواد التكنولوجية إلى الصين، وفي المقابل تعمل الصين على تحقيق تقدماً عملياً في مجال تحسين الاستثمارات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والابتكارات العلمية، والتعاون الجمركي مع تعاون الطرفان من أجل الدفع بإصلاح القواعد والمعايير الاقتصادية والمالية ذات المعايير الدولية، وفي هذا الصدد أعلن المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي "بيتر ماندیلسون" أثناء زيارته للصين، على أن تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الصين أمر هام للغاية بالنسبة لأوروبا، وأن الاتحاد الأوروبي يرغب في تسوية المشاكل في التعاون التجاري بين الجانبين من خلال الحوار والتشاور، مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبي مستعد لتعزيز التعاون مع الصين في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

الفرع الثاني: العلاقات الثقافية

أما على المستوى الثقافي فقد وقعت الصين على العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتبادل الثقافي مع جميع دول الاتحاد الأوروبي سنة 1999، ومن خلالها تزايد عدد الطلاب الصينيين الوافدين في دول الاتحاد الأوروبي، فهناك أكثر من 25 ألف طالب صيني في يدرس في الجامعات

---

[1] - المشاكل التجارية الصينية الأوروبية، متوفر على الرابط التالي:
http://arabic.cri.cn/189/2006/06/09/84@57129.htm/18/03/2019.

٢- الصين.. الشريك التجاري الرئيسي للاتحاد الأوروبي عرب نيوز متوفر علي الرابط وتم الاطلاع عليه بتاريخ ١٥-٦-٢٠٢١(
https://www.skynewsarabia.com/business/1415393

الأوروبية في إطار التبادل الثقافي بين الطرفين، وفي المقابل يوجد 1400 طالب أوروبي يدرس في الصين.

وعلى الرغم من تطور العلاقات الأوروبية الصينية إلى حد كبير إلا أن هناك العديد من الاختلافات في المواقف بين الطرفين، فمثلاً الصين تتعرض للعديد من النقد من دول الاتحاد الأوروبي خاصة ما تعلق بمجال حقوق الإنسان، كما تقوم في بعض الأحيان بفرض سياسات من أجل حماية أسواقها من غزو المنتجات الأوروبية، ولكن ورغم كل تلك الاختلافات إلا أن العلاقات الصينية الأوروبية تبقى ببقاء المصالح الاقتصادية .

وعليه، يمكن القول أن العلاقات التجارية الصينية الأوروبية قد شهدت تطوراً سريعاً خاصة في العقود الأخيرة حيث أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين، حتى أصبح هناك تصارع بين الدول الأوروبية على تحسين علاقاتها بالصين نظراً للتقدم الكبير والهائل الذي حققه الاقتصاد الصيني، فدول الاتحاد الأوروبي لديها رغبة كبيرة في تعزيز علاقاتها مع الصين وفق المنظور الاستراتيجي وفق إقامة تحالفات قائمة على تبادل المصالح، وهنا يلاحظ أن الصعود الصيني يرتكز على التحولات الصينية الداخلية، ويهدف هذا المنظور إلى تقديم المساعدة للصين من أجل تجاوز التحولات والإصلاحات الأمنية الداخلية، بحكم خبرتها الكبيرة والطويلة مع التحولات الديمقراطية الاجتماعية، بهدف المساهمة في تنمية المجتمعات المدنية الصينية، مع توفير لهم الخبرة الواسعة في مجال الإصلاح الصناعي والتعليم العالي والمواد التكنولوجية، والمواصلات وتدعيم قدرات البناء.

المطلب الثالث: العلاقات الأمنية بين الصينية والدول الأوروبية

إن الشراكة التي تم عقدها بين الاتحاد الأوروبي والصين سنة 2003 ما هي إلا تعبير على وجهة نظر الدول الأوروبية، وهي دليل على أن الصين قد أصبحت بالفعل لاعباً أساسياً وخاصة في الجوانب الأمنية والتي توليها أوروبا الكثير من الاهتمام، فدول الاتحاد الأوروبي متأكدة كل التأكيد على أن التهديدات المحورية لأمنها تكمن في التنوع القومي، والجوانب الطاقوية والبيئية والتهديدات اللاتماثلية كالهجرة غير الشرعية، الجريمة الدولية والأمراض المعدية، ولذلك يعتبر الاتحاد الأوروبي أن الصين كإحدى القوى العظمى التي من الممكن أن تشارك في حل تلك المشكلات، ومن أجل ذلك يقوم الاتحاد الأوروبي بالاستثمار في المبادرات الداخلية للصين بهدف زيادة قوتها وتحقيق التنمية المستدامة لها، وبذلك يعتبر عنصر الأمن القومي للصين يمكن وصفه بالطابع المميز لتقارب العلاقات بين الطرفين رغم هيمنة التفاعلات التجارية والثقافية عليها.

وفي الكثير من الأحيان يحدث مثل هدا التقارب بسبب عدم توافر مصالح إستراتيجية لدى أوروبا أو تواجداً عسكرياً لها في آسيا جنباً إلى جنب مع عدم تحملها مسؤولية الدفاع عن تايوان وعدم وجود جماعات ضغط مناصرة لتايوان في أوروبا، وبذلك فان دول الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تطوير علاقاتها مع الصين دون أن تتحمل مسؤولية الأعباء الإستراتيجية والأمنية والتي تتحملها الولايات المتحدة في آسيا أو الدور الداخلي.

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات الصينية الأوروبية

يمكن معرفة مستقبل علاقات الصين الخارجية وخاصة مع الاتحاد الأوروبيين خلال عرض النقاط التالية:

- مما سبق يمكن استنتاج أن علاقات الصين مع دول الاتحاد الأوروبي باتت متوترة نوعاً ما وخاصة في مجال الاستثمارات التجارية بين الطرفين، أما البعض الآخر يرى أن العلاقة بين الطرفين لا تزال ذات أولوية استثمارية للاتحاد الأوروبي، مع بقاء هدا الأخير في حيرة من أمره بين حاجته الفعلية للأموال من خلال التعاون مع الصين من جهة وبين الخوف والفزع من الصعود الكبير والنفوذ المتزايد للصين من جهة أخرى، ولذلك من المحتمل أن تقوم هده الدول بخلق بعض الصعوبات والتحديات للصين، من خلال عدم إعطاءها بعض المشاريع الممتازة والتي تتحفظ عليها لمتعاقديها داخل الاتحاد الأوروبي.

- يلاحظ كذلك أن العلاقات الصينية الأوروبية سوف تتجه أكثر نحو تعزيز التعاون بين الطرفين، مع تركيز الاتحاد الأوروبي على وضع مصلحة الشعوب فوق كل المصالح، وفي المقابل يجب على الصين ودول الاتحاد الأوروبي أن يعملا جنباً إلى جنب من أجل تحيق أعلى درجة من التعاون في مختلف المجالات وخاصة البنى التحتية.

- تواجه "بيكين" العديد من الانتقادات الحادة خاصة فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان، ورغم دلك فهي مازالت تتبنى مواقف متشددة اتجاه المعارضين للنظام الداخلي لها.

- يرى العديد من المختصين والباحثين أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أغلب دول الاتحاد الأوروبي قد قوضت حجم العجز في الاستثمار التجاري مع الصين.

- إن العراقيل والصعوبات المتعلقة بعلاقات الصين مع الاتحاد الأوروبي تتجاوز المناطق التقليدية، لأنها قد تتحول من علاقات تعاون وشراكة إلى علاقات تنافس بين الطرفين، والراجع إلى المواقف المختلطة لدول الاتحاد تجاه الصين في العديد من القضايا، كمبادرة الحزام والطريق، والاستثمارات الصينية في أوروبا، والتقدم الصناعي الهائل للصين في ظرف قياسي.

- إن منافستها الشديدة للهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو حتى دول الاتحاد الأوروبي لا يمكن اعتبارها حتمية مطلقة للوصول للزعامة العالمية[1]، وذلك بسبب مواجهتها للعديد من التحديات على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية[2].

- تواجه "بيكين" العديد من الانتقادات الحادة خاصة فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان، ورغم ذلك فهي مازالت تتبنى مواقف متشددة اتجاه المعارضين للنظام الداخلي لها.

- وكون الصين وأوروبا من المراكز التجارية والاقتصادية الرئيسة في العالم، فهذا سيسهم في دفع التعاون الاقتصادي بين الجانبين قدماً، من خلال تخفيف الاحتكاك، وتعزيز الثقة ببعضهما البعض.

- من أجل تطوير العلاقات بين الطرفين والمحافظة عليها وجب على المقاولين الصينيين التعرف أكثر على القوانين والقواعد للطرف الأوروبي، وذلك بالتعلم من التجارب الفاشلة لبعض المشاريع كالمحاولات الفاشلة لشركة COVEC الصينية بمحاولة اقتحامها لسوق المشاريع الخاصة بالبنى التحتية للاتحاد الأوروبي، ففي سنة 2009 منح لها عقد لإنشاء الطريق السريع طول 50 كيلو متر

---

[1]-إبراهيم فؤاد عباس، العالم 2030، رؤى استشرافية لعالم لم يعد أحادي القطبية، كتابي للطباعة والنشر، القاهرة، 2016، ص 37-39.

[2] - هدى ميتكس مقومات انجازات وعقبات الصعود الصين، الصين اليوم، العدد 35، يوليو 2004.

ما بين وراسو والحدود الألمانية، ولكن سرعان ما تم فسخ العقد بسبب تعرض الشركة للعديد من الصعوبات المالية نتيجة لعدم تأقلمها مع السوق المحلية وعدم توافقها مع قواعده، ولكن مع ذلك وبالنظر للفوائد التي ستحصل عليها الصين من تلك المشاريع يجب على الطرفين عقد المزيد من التواصل، من أجل إيجاد وبناء نماذج أكثر قابلية وتطبيقاً مع مشاريع البنى التحتية بهدف تجنب حدوث انشقاقات في المواقف.

- إن قضية حظر الطرف الأوروبي للسلاح على الصين من الممكن اعتبارها مسألة من شأنها إثارة نوع من الخلاف، ومن الصعب تصور موقفاً يكون تأثيره أكثر تشويشاً من الولايات المتحدة والمتعلق برفع أوروبا لذلك الحظر، وخاصة في ظل قيام الصين بتعزيز وزيادة قدراتها النووية والعسكرية، والعمل على منع تايوان من الانفصال.

- أما فيما يخص الحفاظ على العلاقات بين الطرفين وخاصة المواقف الدبلوماسية المشتركة والتعامل مع العديد من القضايا كالبرنامج النووي الإيراني الأكثر تعقيدا، وهنا تختلف المواقف حول ما إذا كانت الدول والشركات الأوروبية تستطيع بيع السلاح، وتنمية التكنولوجيا العسكرية ونقلها إلى الصين والتي من شأنها تعريض القوات العسكرية الأمريكية للخطر وتغيير ميزان القوى في منطقة شرق آسيا، والتي يمكن أن تحدث قطيعة بين دول الاتحاد والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك تتمتع الصين بأولوية قصوى وتحظى بمكان مناسب بوجودها بين تقاطع المصالح الأمريكية والأوروبية.

وبذلك يمكن القول، أن الأوروبيين يعقدون الكثير من الآمال على تأسيس قواعد تمتن وجودهم القوي لهم في الأسواق الصينية، ولا شك أن علاقات الصين والاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن أقل تطوراً بكثير من العلاقات التي تربط الصين بالولايات المتحدة الأمريكية أو ببعض الدول الآسيوية، وفي مقابل ذلك أن العلاقات الصينية الأوربية تسير بخطى متسارعة أكثر مما كانت عليه سابقاً.

خاتمة:

مما سبق، يمكن القول على أن العلاقات الصينية مع دول الاتحاد الأوروبي قد شهدت تطوراً كبيراً وملحوظاً في مختلف المجالات وخاصة التجارية والاستثمارية منها، بالإضافة إلى الجوانب الثقافية والتبادل التعليمي والتفاعلات السياسية والتبادلات العسكرية الأمنية، ورغم وجود العديد من النقائص إلا أنها لا تشكل تهديداً لتقدم العلاقات بين الجانبين ودلك راجع إلى تقارب المصالح القومية بينها فدول الاتحاد الأوروبي والصين تتقاسمان نفس المصالح الأساسية الخاصة بالتجارة والاستثمار وإقامة التبادلات على جميع الأصعدة، فالجانب الأوروبي يهتم بشكل كبير بمساعدة الصين في تخطى تحولاتها الداخلية وتدعيمهما من أجل الوصول إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب.

ومن خلال ما تم عرضه حول علاقة الصين مع دول الاتحاد الأوروبي، يمكن الوصول إلى سرد مختلف المواقف المشتركة بين الطرفين، وبذلك يمكن طرح بعض النتائج التالية:

- إن البيئة الداخلية للصين بمكوناتها المختلفة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية، وبنية مؤسساتها السياسية لها تأثير كبير على علاقات الصين الخارجية وخاصة مع الاتحاد الأوروبي.

- إن وجود العديد من الحملات الانتقادية التي شنها بعض المختصون الصينيون اتجاه الأهداف والحوافز التي تقف وراء برامج دول الاتحاد الأوروبي لتدشين المجتمع المدني داخل الصين والذي يعتبرونه مجرد حيل أيديولوجية من أجل تقسيم الصين.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية/

أ)- الكتب:

1-إس تشايس مايكل، تشان آرثر، نهج الصين المتطور إزاء الردع الاستراتيجي المتكامل، مؤسسة راند، 2016.

2-بورشتاين دانييل، دي كيزاأرنيه، التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي والعشرين،ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 2001.

3-حمدي عبد العزيز عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا، السياسة الدولية، عدد 145، (جويلية- سبتمبر)، 2001.

4-الرفاعي نجلاء، وآخرون، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا،مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997.

5-عبد الفضيل محمود، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.

6-فؤاد عباس إبراهيم، العالم 2030، رؤى استشرافية لعالم لم يعد أحادي القطبية، كتابي للطباعة والنشر، القاهرة، 2016.

7-لموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، الجزء رقم 15، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999.

8-هاشم نعمة كاظم،سياسة الكتل في آسيا،أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1997.

9-هدى ميتكس مقومات انجازات وعقبات الصعود الصين، الصين اليوم، العدد35،)يوليو 2004.

ب)- المواقع الالكترونية:

01)- الصين تزيد تجارتها الخارجية وفائضها مع الولايات المتحدة، متوفر على الرابط التالي: https://www.mc-doualiya.com/articles/18/03/2019.

02)- باكير علي حسين، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، أفريل 2011 ، متوفر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html, 18/03/2019 .

03)- المشاكل التجارية الصينية الأوروبية، متوفر على الرابط التالي:
http://arabic.cri.cn/189/2006/06/09/84@57129.htm/18/01/2019.

04)- تعداد سكان الصين، 24 فيفري 2021، متوفر على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.softarabia.com/china-population15/06/2021 ./

05)- مجموعة البنك الدولي، الإنفاق العسكري العالمي عام 2017 ، متوفر على الرابط التالي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS./18/03/2019.
06)- الصين تعلن عن نيتها في رفع ميزانيتها العسكرية، متوفر على الرابط التالي:
https://www.arab48.com/18/03/2019.

ثانيا/ باللغة الأجنبية:

10- A nderssen Arthur, International investment toward the year 2002, New York: United Nations publications, 1998.
11- Isabelle Cordonnier, "L'inde et la chine: la révalité de deux titans", Défense Nationale, 55 année, n° 10,octobre 1997.
12- M.Morrisson Wayne, China’sEconomic Conditions, CongressionalResearch Service, Décembre,11, 2009.
13- Zimmerman Thomas, The New Silk Road: China The U.S, And The Futur Of Central Asia, Center On International Cooperation, New York University, October 2015.